

أثر إدارة المخاطر للحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري

"دراسة تطبيقية على المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية"

"The impact of risk management on reducing problems and improving
administrative performance: An applied study on government
organizations in the Kingdom of Saudi Arabia."

مشروع تخرج

إعداد

خالد بن محمد آل شايح (قائد الفريق) (٢٠٢٢٣٠٠٦٢٩٨)

عصام بن عبدالله الحمد (٢٠٢٢٣٠٠٦٣٠١)

عبدالعزیز بن عبدالله الغنام (٢١٣٠٠٠٦٧١)

إشراف

د. وليد سليمان د. فاطمة مصطفى

٢٠٢٣/هـ١٤٤٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

تشكل المخاطر عائقاً كبيراً أمام تقدم البشرية وتطورها وقد واجهت الأفراد والمنظمات الحكومية أخطاراً متنوعة فمنها المخاطر الطبيعية والتكنولوجية، والتنظيمية، والبشرية، وغيرها. ومع التقدم في علوم التكنولوجيا ازدادت المخاطر وتنوعت وأصبحت المنظمات الحكومية والأفراد في صراع دائم مع هذه المخاطر للمحافظة على كيانها واستمرارها، وتأتي محاولة تطبيق إدارة المخاطر كإحدى الخطوات المهمة التي تنتهجها المنظمات الحكومية في سبيل مواجهة المخاطر وتقليل أثارها وهي خطوة ناجحة ضمن الخطوات الفاعلة التي تقوم عليها إدارة المخاطر ضمن المنهج العلمي الفاعل في التصدي للأخطار التي تهدد المنظمات الحكومية. (Passenheim, ٢٠١٣).

وتعد إدارة المخاطر أحد الأنشطة الإدارية التي تهدف إلى السيطرة على المخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق، فإنها تشمل عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة. وتركز إدارة المخاطر التقليدية على التعامل مع المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية، مثل الكوارث الطبيعية والحوادث والدعاوى القضائية، بينما تركز إدارة المخاطر المالية على تلك التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية.

فأنشطة إدارة المخاطر يجب أن تكون مستمرة ودائمة التطور وترتبط بإستراتيجية المؤسسة وكيفية تطبيق تلك الإستراتيجية. ويجب أن تتعامل بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط بأنشطة المؤسسة في الماضي والحاضر وفي المستقبل علي وجه الخصوص كما يجب أيضاً أن تندمج إدارة المخاطر مع ثقافة المؤسسة عن طريق سياسة فعالة وبرنامج يتم إدارته بواسطة أكثر المدراء خبرة وتحديد المسؤوليات داخل المؤسسة لكل مدير وموظف مسئول عن إدارة المخاطر.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن المنظمات الحكومية في المملكة العربية السعودية تواجه العديد من المشاكل المتعلقة بإدارة المخاطر والتي قد تؤثر سلباً على أدائها الإداري. ومن بين هذه المشاكل التي يمكن أن تحدث في المنظمات الحكومية هي عدم وجود استراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر، وعدم وجود بنية تحتية قوية لإدارة المخاطر، وعدم وجود ثقافة قوية لإدارة المخاطر بين الموظفين والإداريين، وتفاقم المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا المعلوماتية وأمن

البيانات، وضعف الرقابة الداخلية والتدقيق في إدارة المخاطر. لذلك، فإن دراسة أثر إدارة المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية في المملكة العربية السعودية تعتبر ذات أهمية كبيرة لتحسين أداء المؤسسات الحكومية وضمان استدامتها في المستقبل. و تتمثل مشكلة البحث في معرفة أثر إدارة المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية .

أهمية البحث

يُعتبر موضوع "اثر إدارة المخاطر للحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية" ذو أهمية علمية وعملية كبيرة، حيث تتمحور الأهمية العلمية والعملية في ما يلي:

الأهمية العلمية

- المساهمة في إغناء المعرفة العلمية في مجال إدارة المخاطر والأداء الإداري في المنظمات الحكومية، وتزويد الباحثين والمهتمين بالمعلومات والأساليب والتقنيات الحديثة التي تساعد على تحسين الأداء الإداري وإدارة المخاطر.
- تسليط الضوء على مشاكل إدارة المخاطر وضعف الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وإيجاد حلول علمية لتلك المشاكل والتحديات، وذلك من خلال تحليل البيانات والمعلومات واستخدام الأساليب الإحصائية والنمذجة الرياضية.
- توفير قاعدة معرفية للباحثين والمهتمين في هذا المجال من خلال إنتاج بحث علمي متميز، يساهم في الرفع من مستوى البحث العلمي في السعودية.

الأهمية العملية

- يساعد المسؤولين في المنظمات الحكومية على فهم أهمية إدارة المخاطر وتطبيقها بشكل فعال من خلال تحليل وتقييم كيفية تطبيق إدارة المخاطر في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية. وبالتالي تحسين الأداء الإداري وتقليل فرص حدوث المشاكل في العمل.

- إيجاد حلول للمشاكل الإدارية وضعف أداء المنظمات الحكومية، وذلك من خلال تحليل المخاطر المحتملة وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الأداء الإداري والتخفيف من المخاطر المستقبلية .
- توفير قاعدة بيانات شاملة للمخاطر التي يواجهها القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، وذلك من أجل توفير المعلومات الضرورية لصنع القرارات الإدارية السليمة والمستنيرة في المستقبل.
- الإسهام في إثراء البحوث والدراسات العلمية في مجال إدارة المخاطر في القطاع الحكومي، وذلك عن طريق إضافة معلومات وبيانات جديدة ومتعمقة عن الوضع في المملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الأساسية للبحث في:

- التعرف على مفهوم إدارة المخاطر وتأثيرها على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
- بيان مدى تأثير تحديد المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
- توضيح مدى تأثير تحليل المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
- معرفة مدى تأثير تقييم المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
- إبراز مدى تأثير مراقبة ومتابعة المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.

أسئلة البحث

يتمثل السؤال الرئيسي : هل هناك أثر لإدارة المخاطر في الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسى عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك أثر لتحديد المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية؟
- هل هناك أثر لتحليل المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية؟
- هل هناك أثر لتقييم وقياس المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية؟
- هل هناك أثر للتحكم في المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية؟
- هل هناك أثر لمراقبة المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحديد المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقييم وقياس المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.

— لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحكم في المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.

— لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمراقبة المخاطر على الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.

منهجية البحث

يعتمد اختيار المنهج الملائم لطبيعة البحث على طبيعة المشكلة والهدف من دراستها، ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم فيه الباحثون بوصف الظواهر والمشاكل العلمية المختلفة، وحل المشكلات والتساؤلات التي تقع في دائرة البحث العلمي، ثم يتم تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق المنهج الوصفي، حتى يمكن إعطاء التفسير والنتائج المناسبة عن تلك الظاهرة.

أداة البحث

يعتمد البحث على الاستبانة في جمع البيانات، وتم تطوير استبانة لغايات ذلك، وتكونت من

الجزء الأول: يتضمن هذا الجزء البنود التي تقيس بعض من المعلومات الديموغرافية والعامة للمشاركين في هذا البحث مثل البيانات الشخصية كالتخصص والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

الجزء الثاني: يتضمن أسئلة متعلقة بمتغيرات الدراسة، وفق مقياس ليكرت الخماسي.

مجتمع وعينة البحث

تمثل المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية مجتمع البحث ، كما تمثل عينة البحث جميع الإدارات العليا والإدارات التشغيلية وإدارة المخاطر بالمنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية باعتبارهم المسؤولين عن اتخاذ القرارات المناسبة، ولذلك لما لرأيهم الأثر الكبير في نتائج الدراسة. وقد تم اخذ عينة عشوائية بسيطة.

حدود البحث

- حدود موضوعية: اهتم البحث بمعرفة أثر إدارة المخاطر في الحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية"
- حدود مكانية: المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
- حدود زمنية: في عام ٢٠٢٣.
- حدود بشرية: الإدارات العليا والإدارات التشغيلية وإدارة المخاطر بالمنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.